الملتقى الدولي الثاني حول : الانطلاقة الاقتصادية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) ، عامل نحو التنمية المستدامة .

الاسم واللقب : **بوخروبة الغالي** BOUKHEROUBA Ghali	**الاسم واللقب** : **ياسين بوبكر**
المؤهل العلمي: طالب سنة ثالثة دكتوراه	**المؤهل العلمي**: دكتوراه
التخصص: مناجمنت مالي ومحاسبي	**التخصص**: اقتصاد صناعي
مكان العمل : جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –	**مكان العمل** : جامعة محمد خيضر – بسكرة –
البريد الالكتروني: Ghali.c@live.fr	**البريد الالكتروني**: yacin_84@yahoo.co.uk
رقم الهاتف : 07-97-54-11-73	**رقم الهاتف** : 07-80-81-86-47

المحور الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة

عنوان المداخلة : المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

ملخص :

بقاء واستمرار المنظمة مرهون بالضمان المستمر في اهدافها الطويلة المدى بالعامل البيئي والاخلاقي الاجتماعي في عملها الاقتصادي ، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك مرتبط بتحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها للمعايير والقيم الاخلاقية اتجاه اصحاب المصالح في المؤسسة والمجتمع ككل، واعتباره جزءا لا يتجزأ من اهداف وقيم المؤسسة .

وتحقيق المؤسسة لأهدافها لم يصبح يتجسد في تحقيق الربح والمال فقط ، بل تحقيق صورة المجتمع النظيف من خلال حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية والحد من التلوث من اهم الصفات الحديثة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، التنمية المستدامة ، الاداء الاجتماعي

Résumé :

La survie et la poursuite de l'organisation dépend de la sécurité continue du facteur environnemental objectifs à long terme du travail social et moral dans les domaines économique, notamment en contribuant à la réalisation du développement durable, lié à la responsabilité sociale en intégrant les normes et les valeurs morales propriétaires de là parties prenantes dans l'organisation et la société dans son ensemble, et considéré comme faisant partie intégrante des objectifs Et les valeurs de l'entreprise .

Et d'atteindre les objectifs de l'entreprise, il n'a pas devenu consacré seulement pour réaliser des bénéfices, mais pour obtenir une image propre pour la société à travers la protection de l'environnement et la conservation des ressources naturelles et de réduire la pollution des plus importantes qualités modernes que la Fondation cherche à atteindre pour le développement économique et social durable.

Mots-clés: responsabilité sociale, développement durable, performance sociale

مقدمة :

في ظل الاهتمامات المتزايدة للبيئة والحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الادارية التي اصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في منظمات الاعمال ، ومن اهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتي هي من اهم المفاهيم المتداولة في اوساط المال والاعمال حول العالم كنتيجة طبيعية لإخفاق المنظمات في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الاطراف الاخرى فيها . وتبرز اهمية هذا الطرح فيما جاء به من تضمين الدور الذي تقوم به منظمات الاعمال في مجال التنمية المستدامة ، وتحميلها مهمة اساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي .[i]. فمن خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ونسعى للإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

- **المحور الأول : التنمية المستدامة ، المفهوم ، الخصائص والأبعاد**
- **المحور الثاني : المسؤولية الاجتماعية ، الاسباب والنظريات المفسرة**
- **المحور الثالث : المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**

<u>المحور الأول</u> : التنمية المستدامة ، المفهوم ، الخصائص والأبعاد

1- مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها :

التنمية المستدامة "**هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مع البيئة والاقتصاد**".[2] كما عرفت على انها : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاص " .[3]

و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي " تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة " .

وفيما يلي سنذكر بعض السمات او الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ؛
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصرها لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تسام فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات؛
- التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.[4]
- تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول؛
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.[5]

2- **أبعاد التنمية المستدامة :** ترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الانساني الاجتماعي، والبعد البيئي .

- **البعد الاقتصادي:** يعني هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع والتخفيض من نسبة الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب .[6]
- **البعد الإنساني الاجتماعي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاهية الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة المختلفة للمجتمعات الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الانتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الانسان وتوفير الأمن وتنمية الثقافات.[7]
- **البعد البيئي والتكنولوجية :** امام التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تتقلص باستمرار بفعل التدهور والتلوث والتلف ، تولد وعي بضرورة صيانة الاوساط البيئية وحماية ثرواتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء ، بل وحتى الطاقة . وقد تجاوز هذا الوعي موارد المواد الاستهلاكية ليشمل مجال الحفاظ على التوازن البيئي دفعا للأضرار التي تحدق بالمنشات العمرانية والصناعية والتجهيزية فضلا عن الموارد الطبيعية . ان تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر ، وهي عمليات اساسية لحماية البيئة بضمان توازنها ، ولا يمكن ان يتحقق هذا بكيفية فعالة الا باعتماد الاجراءات الوقائية وتكثيفها.[8] ان التنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تدعوا الى :

1- حماية الموارد الطبيعية ؛

2- صيانة المياه ؛

3- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية ؛

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري .[9]

3- أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة

- **أهداف التنمية المستدامة** : تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[10]

-التقليل من ظاهرة الفقر والجوع وضمان الأمن الغذائي ، وتعزيز الزراعة المستدامة؛

- تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار؛

- ضمان التعليم الجيد على قدم المساواة وتحقيق المساواة بين الجنسين ؛

- ضمان خدمات الصرف الصحي وضمان تسيير مستدام للموارد المائية ؛

- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ، ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة؛

- **متطلبات التنمية المستدامة**[11] : لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية: :

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات؛
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي ؛

❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

4- مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة

- **المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها بشأن التنمية المستدامة:** تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية, و قد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير ، و تتمثل فيما يلي:[12]

المبدأ الأول- تحديد الأولويات بعناية : اقتضت خطورة مشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحلّ؛

المبدأ الثاني- الاستفادة من كل دولار: أفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم، ان تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشاكل البيئية الرئيسية؛

المبدأ الثالث- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف : بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة ، ومنها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية أي وضع سياسة لتحقيق الربح للجميع ؛

المبدأ الرابع- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا : إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية

كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، و رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج ؛

المبدأ الخامس– الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و مقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقيم الأداء البيئي و قامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي و ثقافة حماية البيئة؛

المبدأ السادس– العمل مع القطاع الخاص : باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الأيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. و توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة ؛

المبدأ السابع– الإشراك الكامل للأفراد : عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما، يجب مشاركة المواطنون المحليون في هذه العملية،

المبدأ الثامن– توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا : يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها و بين القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة ؛

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية ؛

المبدأ العاشر– إدماج البيئة من البداية : عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، .

5– مؤشرات التنمية المستدامة :

الجدول رقم (01): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996– فصول جدول أعمال القرن 21–

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل03	محاربة الفقر
الفصل05	الدينامية الديمغرافية والاستدامة
الفصل36	دعم التعليم والوعي العام والتدريب
الفصل06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل40	الإعلام من اجل اتخاذ القرار
الفصل09	حماية الغلاف الجوي
الفصل21	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل19	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة
الفصل20	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة
الفصل22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات المؤسسية	
الفصل08	إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار
الفصل35	العلم في خدمة التنمية
الفصل07	دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل33	الموارد والآليات المالية
الفصل34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون
المؤشرات البيئية	
الفصل18	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
الفصل17	حماية المحيطات وجميع البحار
الفصل10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
الفصل12	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل13	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال

الفصل 14	دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
الفصل11	محاربة إزالة الغابات
الفصل15	المحافظة على التنوع البيولوجي
الفصل16	الإدارة السليمة بيئيا للبيوتكنولوجيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة" ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001، ص 19-23.

المحور الثاني : المسؤولية الاجتماعية للشركات

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات : ان المسؤولية الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وان هدفها هو تحقيق اكبر عائد من الربح ، الا انه في وقتنا الحاضر نرى ان تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وانما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة ، في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والادارية عبر انحاء العالم ، وكان من ابرز هذه المفاهيم " مفهوم المسؤولية الاجتماعية" [13]."

عرفها المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة على انها : " التزام مؤسسات الاعمال المتواصل للسلوك الاخلاقي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة واسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة " .

كما تعرفها منظمة الامم المتحدة على انها : " توسع مفهوم استخدام عبارة " تحلي الشركات لروح المواطنة العالية ، التي تغطي كل من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي. ومكان الشركات عبر الوطنية ان تظهر تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الانسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة " .[14]

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية :

للمسؤولية الاجتماعية اهمية كبيرة يمكن انجازها في العناصر التالية :

-بالنسبة للمؤسسة ، من اهمها :

- تحسين صورة المؤسسة في ترسيخ المظهر الايجابي خصوصا لدى العملاء والعاملين عامة ؛
- تحسين مناخ العمل السائد في منظمة الاعمال ، ونشر التعاون والترابط بين مختلف الاطراف؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدا تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال؛
- استمرار اصحاب المصالح الخارجيين في التعامل مع المؤسسة، ذلك لتتوفر لهم الشعور بالأمن والامان والسلامة، والذي يحقق ذلك هو امداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة[15].

➢ **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، و التي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور و الحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الرياضية و الترفيهية، احترام العادات و التقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية و العلمية، رعاية الأعمال الخيرية[16].

- حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة.

3- ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، يشمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية الابعاد التالية :

1- **البعد الاقتصادي** : هذا البعد يشير الى خلق القيمة من خلال انتاج السلع والخدمات، ومن خلال انشاء سلع و خدمات ، فرص عمل ومصادر دخل ؛

2- **البعد القانوني** : يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات المؤسسة على الافراد داخل وخارج المنظمة، مثل علاقات العمل السليمة ؛[17]

3- **البعد الاخلاقي** : مجموع سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في اطار قانوني ولكن كأعضاء في المجتمع ننتظر من المؤسسة القيام بها ؛

4- **البعد الانساني** : وهي المنافع المزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والانشطة الخيرية ، وهذا البعد يساهم في تعزيز صورة المؤسسة في ذهن المواطن .[18]

5- الالتزام بأخلاقيات الأعمال من أجل ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة: إن نجاح المسؤولية الاجتماعية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى استعداد أفرادها لتبني هذا التوجه و اقتناعهم به، و يتم هذا الاستعداد من خلال ثلاث آليات أساسية تفصل في مصير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات. تتمثل هذه الآليات في:

1- وسائل مواجهة الفساد (بالتركيز على الجانب الاخلاقي) :

لما كانت أسباب الفساد كثيرة و متعددة فإن طرق مواجهته و محاربته هي الأخرى كثيرة، من بين هذه الوسائل و التي ترتكز على أخلاقيات العمل نذكر:

- إيجاد اتفاق جماعي على معيار الإدارة بالقيمة: كأن يتفق الأفراد على وضع سمة الأمانة كإحدى الفضائل السامية الجديرة بالمحافظة عليها في المعاملات بينهم.
- امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا ؛
- حث الإطارات على الشفافية و النزاهة في التسيير: خاصة و أننا نعلم مدى خطورة الفساد الذي يكون رؤوسه الإطارات العليا في المؤسسات.

- نشر التعليم و توعية المواطنين: لأن جهل الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يزيد من فرص انتشار الفساد من خلال استغلالهم.
- محاسبة الأطراف المسؤولة عن الفساد مهما كان منصبهم ، و يكون هذا من خلال مجالس الإدارة، الجمعيات العمومية، أو النقابات.
- تبسيط إجراءات العمل و التخلص من العراقيل الإدارية.
- تقويم ومكافاة الموظف الامين ؛
- إعادة النظر في مستويات الأجور بين الفترة و الأخرى، و هذا من أجل التخفيض من حدة الطبقية بين أفراد المجتمع.[19]

1- <u>الالتزام بمواطنة المؤسسات:</u> إن مفهوم المواطنة يقوم على العقد الاجتماعي في المجتمع، فهو يقوم على الموازنة بين الحقوق و الواجبات لكل مواطن أو مؤسسة، و إذا كان الفرد يتصرف وفق هذه الموازنة فإن المؤسسات التي تأخذ كل مقومات وجودها من المجتمع لا بد أن تتصرف على الأقل بطريقة مماثلة لتصرف المواطن من حيث الحقوق و الواجبات .[20]

2- الاندماج في ثقافة المؤسسة : استعمل مصطلح ثقافة المنظمة لأول مرة من طرف الصحافة المتخصصة سنة 1980، وكان ذلك من طرف المجلة الاقتصادية الامريكية BUSINESS وادرجت مجلة Portu ركنا خاصا تحت عنوان Corporate culture الى ان جاء الباحثان (Kennedy& Deal) سنة 1982 بكتاب تحت عنوان : " corporate culture " .[21]

<u>خصائص الثقافة التنظيمية :</u>

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها ثقافة المنظمة والتي نوردها فيما يلي :

- تعتبر الثقافة عملية مكتسبة ، اي تكتسب من خلال التفاعل والاحتكاك بين الافراد في بيئة العمل، ومن خلال الثقافة نستطيع توقع سلوك الافراد

- عملية انسانية حيث يعتبر الانسان هو المصدر الرئيسي لها وبدونه لا تكون ثقافة؛
- عملية تراكمية ومستمرة حيث ان كل جيل من اجيال المنظمة يعمل على تسليمها للأجيال اللاحقة ؛
- نظام مركب يتكون من مجموعة من الاجزاء الفرعية المتفاعلة فيما بينها في تكوين ثقافة المنظمة وتشمل العناصر التالية :

أ- الجانب المعنوي: ويتمثل في الاخلاق والقيم والمعتقدات والأفكار التي يحملها الأفراد؛

ب- الجانب المادي: هو كل ما ينتجه أفراد المجتمع من أشياء ملموسة؛

ج- الجانب السلوكي: ويتمثل في عادات وتقاليد أفراد المجتمع، الآداب والفنون والممارسات المختلفة.[22]

-أهداف مواصفات المسؤولية الاجتماعية الايزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية :

- تعريف الايزو 26000 : هي مواصفة دولية تعطي ارشادات حول المسؤولية الاجتماعية وتستخدم من قبل جميع المنظمات في كلا القطاعين العام والخاص ، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تسير بدرجة انتقالية ، تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا .

تتمثل اهداف مواصفات الايزو 26000 فيما يلي :

اولا : على مستوى اداء المؤسسات تجاه المجتمع :

- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتحسيس بأهميتها ومكاسبها للمؤسسات ؛
- تعزيز مصداقية التقارير المعدة من اجل عرض تقييم لممارسات المسؤولية الاجتماعية ؛
- مساعدة المؤسسات في تبني مسؤولياتها الاجتماعية ، وفي نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية .

ثانيا : على مستوى الاداء البيئي والدور التنموي :

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية اداة لتحقيق التنمية المستدامة ، والحفاظ على الانسان والحيوان والبيئة ، والاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الانسان وحماية البيئة ؛
- نشر مفاهيم ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والثقافية وبرامج البحث العلمي في الجامعات .

– **اهم الارشادات والتوجيهات التي تقدمها الايزو 26000 للمؤسسات :** تقدم الايزو 26000 توجيهات لجميع انواع المؤسسات ، بغض النظر عن حجمها او نشاطها او موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا بتقديم ارشادات بخصوص :

- المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية ؛
- خلفية وخصائص المسؤولية الاجتماعية ؛
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ؛
- المواضيع والقضايا الاساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية .
- دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعيا في المؤسسة ؛
- تبادل الالتزامات والاداء والمعلومات الاخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .[23]

المحور الثالث : المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

مفهومي المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا ، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية، و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛

- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتوجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح ؛
- الانضمام الى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، و لكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها و استمرارها(عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار و تكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل. و تضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع و لكن أيضا على أساس منطق من الشرعية و الفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر و الوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك ، ذلك أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة و المجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل ، تكوين العاملين، تحسين

الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية ، احترام حقوق الانسان و حماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة. فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية و أخلاقية و بيئية و اقتصادية، و تتقيد بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 و مواصفات المحاسبة و المسائلة و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

نافلة القول أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.[24]

لقد تغير توجه منظمات الاعمال في الآونة الاخيرة من التوجه لتحقيق الربح الى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية . لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الاعمال ومواثيق بيئية واجتماعية . فبالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطق فان اي منظمة اعمال تسعى الى ادماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه ان يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلي .

وبشكل عملي فان المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات ، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الاموال ،

الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع اصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة [25].

ان الاجندة 21 المنبثقة من مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 ، والذي اعتمده زعماء اكثر من 100 بلد قد وصفت المؤسسات بانها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان . وانطلاقا من مبدا ان هذه المؤسسات مهما كان شكلها او حجمها او طبيعة نشاطها او مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الاثر البيئي للنشاط الذي تمارسه . لقد قاد ذلك الى تغير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي اصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية ، حيث اصبحت احد اكبر الاطراف الفاعلة في المجتمع ، وان مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الارباح على حملة الاسهم فقط ، ولكن ايضا ان تتحمل مسؤولياتها المجتمعية في انتاج وتوزيع ثرواتها على مختلف الاطراف ذات المصلحة ، وتولد على ذلك ان ابدت المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على ان تكون مشاريعها الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا ، فشرعت في انتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الاعمال ومواثيق بيئية واجتماعية . وخلال نفس الفترة بادرت بعض كبريات الشركات العالمية الى انشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي اصبحت تاخد على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة .

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية اصبحت هذه الاخيرة شريكة في التنمية المستدامة ، حيث انه بالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ، ومن هذا المنطلق فان أي مؤسسة اقتصادية تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في اداراتها ، وهذا بعيدا عن الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال ادارة النفايات والتقليل من

الانبعاث من غبار والغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه . وبالتالي يتحتم على هذه المؤسسات ان تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي [26].

ان من اهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، اذ بعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من اهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق الى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة ، ذلك ان هذه المسؤولية يراها البعض على انها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة . فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم احداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية الذي هو تعظيم الربحية للمساهمين . فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها ان تعمل على تحقيق اهداف اخرى لأطراف داخلية واخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها . وان السعي الدائم والمستمر الى تحقيق هذه الاهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات .[27]

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما ، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي ، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية . وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من اشكال المساهمة في التنمية المستدامة ، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية ، اما الفرق بينهما فيكمن في ان مفهوم التنمية المستدامة تعنى به اطراف عدة مثل : الدولة ، قطاع الاعمال ، المجتمع المدني ، المواطنين والمستهلكين . في حين ان مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الاعمال . ونقول اختصارا بان المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من اهم ادواتها .[28]

خاتمة :

بشكل عملي فان المنظمة التي تود ان تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي : احترام البيئة، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات ، اثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل ، احترام حقوق الانسان ، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الاموال ، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ، الحوار مع اصحاب المصالح ، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

---

[i] امينة قهواجي ، حكيم بن حسان ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة ، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016 ، شلف ، ص2

[2]محمد عزت محمد إبراهيم ،محمد عبد الكريم ربه، " اقتصاديات الموارد" ، دار المعرفة الجديدة، مصر، 2000، ص294.

[3] Edwin Zaccaï , " Qu'est-ce que le développement durable ? " Intervention lors du cycle de conférences "Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences, Paris. P 01.

[4]كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر، جوان 2010، ص195-196.

[5]عمر شريف،" طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945،قالمة ، الجزائر ،2012، ص8.

[6]د. السعيد دراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 465.

[7] د. السعيد دراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 464.

[8] عماري عمار ، " اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يوما7-8 أفريل 2008 ، ص 12-13.

[9]توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، " المستدامة و أبعادها" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، ص 8-9.

[10] Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 31/08/2017 https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016_French.pdf

[11] اسيا قاسيمي ، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية " ، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي ، التحديات ، التوجهات ، الافاق ، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية ، باجة ، تونس ، يوما 26-27 أفريل 2012 ، ص 7-8.

[12] بلقاسم رابح ، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2015 ، ص 80-84 .

[13] شريفة جعدي ، العربي عطية ، " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات ، الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،يوما 25 و 26 نوفمبر ، ورقلة ، 2013 ، ص 2 .

[14] عبد الرزاق مولاي لخضر ، حسين شنيني ، " اثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركات" ، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية : نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحدث الاداء البيئي، جامعة ورقلة ، يوما 22 و 23 نوفمبر 2011 ، ص 228.

[15] غربي يسين سي لاخضر ، " مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال " دراسة ميدانية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات – ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة شلف ، يوما 14 و 15 نوفمبر 2016 .ص 6-7 .

[17] دحماني علي ، " واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لولاية شلف " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات – ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة شلف ، يوما 14 و 15 نوفمبر 2016 .ص 4 .

[18] فؤاد محمد حسين الحمدي ، " **الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)** " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، 2003 ، ص 37-38 .

[19] أحمد محمود الحبيب البوتي، " اخلاقيات الاعمال واثرها في تقليل الفساد الاداري " ،هيئة المعاهد التقنية – اربيل ، مصر ، ص 16. تاريخ الاطلاع : 29-09-2017

http://www.nazaha.iq/conf7/conf7-soci5.pdf

[20] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2005 ، ص ص 227 – 230.

[21] بروش زين الدين، قاسمي كمال، إدارة التغيير وعلاقته بثقافة المؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلو التجارية، جامعة المسيلة، يومي 03 – 04 ماي 2005.

[22] محمود سليمان العميان ، **السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 ، ص 310 .

[23] بن ساسي الياس ، ايمان بن عزوز ، " الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية – العلاقة والاهداف " ، الملتقى الدولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يوما 25 و 26 نوفمبر 2013 ، ص12- 14 .

[24] د. شليل عبد الطيف، عياد سيدي محمد، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية ، يومي 14 و 15 فيفري 2011 ، بشار ، ص17-18.

[25] امينة قهواجي ، حكيم بن حسان ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات ، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016 ،

[26] هشام مكي ، عبد الرحمن بوطيبة ، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأروبي نموذجا ، الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر ، يومي 12 و 13 نوفمبر 2014 ، تيارت ، ص 9

[27] عبد الرحمان بوطيبة ، هشام مكي ، التحليل المتعدد الابعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ، مخبر ديكوبيلس ، ص 5

http://dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/1148/033.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[28] مقدم وهيبة ، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2014 ، ص95.